

عنوان المقال: النفوذ العماني في الموانئ
الفارسية خلال القرنين الثامن عشر
والتاسع عشر الميلاديين: دراسة وثائقية

الدكتور/ بدرية بنت محمد النهاني
باحثة في التاريخ العماني
وزارة التربية والتعليم/سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: alnabhanibadria@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/02/26 تاريخ القبول: 2020/03/12 تاريخ النشر: 2020/03/31

النفوذ العماني في الموانئ الفارسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين:
دراسة وثائقية

ملخص:

اتسمت العلاقات العمانية الفارسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي بالتذبذب بين علاقات تعاون تارة، وعلاقة صراع تارة أخرى. ولعل تاريخ الاقليم الضارب في القدم، خاصة فيما يتعلق بالجانبين السياسي والاقتصادي سببا رئيسيا لهذا التآرجح في العلاقة بين البلدين.

وتهدف هذه الورقة لإلقاء الضوء على جانب من الجوانب السياسية والاقتصادية المهم في علاقة البلدين الجارين، ألا وهو النفوذ والسيطرة والوجود العماني على الموانئ الفارسية الواقعة في الساحل الغربي من الخليج. وسننطلق في تناول هذا الجانب من خلال تحليل عدد من الاتفاقيات المبرمة بين عمان وبلاد فارس. الا انه لا بد من التأكيد، إن هناك عدة عوامل شكلت هذه العلاقة وتحكمت بها خاصة في القرن التاسع عشر الا وهي القوى الاستعمارية في منطقة الخليج. والتي ظلت تلعب دورا محوريا في هذا الصراع حفاظا على مصالحها.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تقسيم هذه الورقة إلى محورين رئيسيين، المحور الأول سيتناول نظرة عامة في العلاقات العمانية الفارسية، وهو موضوع كان محل دراسة العديد من الباحثين نظرا لأهميته في تاريخ الخليج من كافة النواحي، أما المحور الثاني فسيتناول دراسة وثائقية لأبرز الاتفاقيات المبرمة بين عمان وبلاد فارس في موانئ بندر عباس وقشم

وجواد، بالإضافة إلى استعراض المراسلات التي توضح هذا الجانب. وتم إضافة ميناء جواد -رغم انه لا يدخل ضمن النطاق الجغرافي للخليج- إلا انه كانت تحت النفوذ الفارسي حتى سنة 1783م، وهو العام الذي زار السيد سلطان بن احمد الاقليم بصحبة اخية السيد سيف فأهداه نصير خان¹ الاقليم ليتخذه السيد سلطان قاعدة لحملاته على الساحل الشرقي للخليج، وكذلك ينطبق ذات الأمر على ميناء شهباز، حين مد السيد سلطان بن احمد نفوذه فيها.

الكلمات المفتاحية: النفوذ العماني – الموانئ الفارسية – قشم – شهباز – جواد – التاريخ العماني

Abstract:

Omani-Persian relations were characterized during the eighteenth and nineteenth centuries by fluctuating relations of cooperation sometimes, and the conflict relationship at other times. Perhaps the history of the two regions struck in the past, especially with the political and economic aspects, is a major reason for this fluctuation in the relationship between the two countries.

This paper aims to shed light on an important political and economic aspect in the relationship of the two neighboring countries, namely the Omani influence, control and presence on the Persian ports located on the western coast of the Gulf. We will proceed into this aspect by analyzing a number of agreements concluded between Oman and Persia. However, it must be emphasized, that there are several factors that formed this relationship and controlled it, especially in the nineteenth century, namely, the colonial powers in the Gulf region. Which has been playing a pivotal role in this conflict in order to preserve its interests.

To achieve these goals, this paper was divided into two main axes. The first axis will address an overview of Omani-Persian relations. It is a topic that has been

studied by many researchers due to its importance in the history of the Gulf in all respects. As for the second axis, it will deal with a documentary study of the most important agreements concluded between Oman and Persia in the ports of Bandar Abbas, Qeshm and Gawad, in addition to reviewing the correspondence that clarifies this aspect. And the port of Gwadar was added - although it does not fall within the geographical range of the Gulf - but it was under Persian influence until the year 1783 AD. It is the year that Sultan bin Ahmed visited the region with his brother Saif, and Naseer Khan(1) gave him the province for Mr. Sultan to make a base for his campaigns on the eastern coast of the Gulf. The same also applies to the port of Shahbar, when Mr. Sultan bin Ahmed extended his influence there.

Key words: Omani influence - Persian ports - Qeshm - Shahbar - Gwadar - Omani history

المحور الأول: نظرة عامة للعلاقات العمانية الفارسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين:

إن العلاقات العمانية الفارسية علاقات تاريخية، وعلى الرغم من عمق العلاقة بين هاذين الاقليمين والعوامل المشتركة بينهما عبر العصور، إلا أن العلاقة بينهما اتسمت بالتذبذب عبر التاريخ، وظهرت جلية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فتارة نجد لها عدائية وتارة تكون على هيئة تعاون على كافة الأصعدة؛ فهي علاقة تنافس على السيطرة على الموانئ والجزر المشتركة بينهما بحكم الموقع الاستراتيجي، وتنافس لبقاء تاريخ كل حضارة منهما مستمرا تاريخيا. ولقد لعب وجود القوى الاستعمارية الكبرى في الخليج كبريطانيا وفرنسا دورا في توجيه هذه العلاقة، ففي بداية القرن الثامن عشر الميلادي و عهد دولة اليعاربة، استطاعت عمان الحفاظ على علاقات جيدة مع القوى الأوروبية كبريطانيا وهولندا وفرنسا، وكان بينها وبين هذه الدول تعاون واضح. كما استطاع اليعاربة الاستفادة من امكانيات الأوروبيين في تطوير اقتصادهم وتجارتهم الخارجية، ولعل هذا التعاون تمثل في توقيع الإمام

سلطان بن سيف الأول (1649م/1059هـ - 1679م/1090هـ) اتفاقية التعاون مع بريطانيا سنة 1659م/ 1070هـ، ورغم أن الظروف السياسية غيرت سير هذه الإتفاقية، إلا أن اليعاربة استطاعوا خلال عصرهم الذهبي فرض مكانتهم في الخليج والمحيط الهندي. فقد قام العمانيون بالهجوم على السواحل الفارسية في عام 1126هـ / 1714م، وخلال الأعوام 1130هـ / 1717م و 1131هـ / 1718م، ووصلت العلاقات بين البلدين إلى درجة عالية من التعقيد وذلك عندما سيطر العمانيون على جزيرتي قشم ولاراك، وفرضوا حصاراً قوياً على جزيرة هرمز. فتحرك الفرس نتيجة لذلك لطلب المساعدة من الإنجليز والهولنديين مرة أخرى، إلا أن طلبهم تم رفضه هذه المرة، فاتجهوا للفرنسيين اللذين لا يملكون قوة عسكرية في المنطقة لكي يقدموا العون العسكري ولكنهم اكتفوا بالوعود .

لذا يمكن القول أن طبيعة العلاقات بين فارس وعمان في تلك الفترة لها أثرها على الأوضاع في الخليج ، فالنزاع بينهما أفسح المجال لنمو قوى أجنبية على حسابهما ، مما أدى إلى إضعافهما فيما بعد. كما أدى سوء العلاقات بينهما إلى ظهور قوى محلية صغيرة استطاعت أن تعزف على وتر التوازن في المنطقة ، وأفسحت المجال لانقسامات إقليمية وطائفية سهلت من السيطرة الأجنبية على المنطقة في تلك الفترة . وظلت العلاقات العمانية الفارسية على هذا الوضع حتى عام 1135هـ / 1722م، حينما كان الوضع الداخلي في عمان يتجه للانقسام القبلي على أثر النزاع على السلطة بعد وفاة الإمام سلطان بن سيف الثاني في وقت تعرضت فيه فارس للغزو الأفغاني وسقوط الأسرة الصفوية الحاكمة².

وفي نهاية عهد دولة اليعاربة وما زانها من انقسامات قبلية ولجوء الإمام الصغير سيف بن سلطان الثاني للفرس، ونجاح أحمد بن سعيد والي صحار في طردهم منها، وإعادة الوحدة للبلد، وانتخابه إماماً لعمان، معلنا بذلك بداية عهد جديد هو عهد دولة البوسعيد (1749م/1161هـ - ...) . ولم تختلف في بدايات عصر هذه الدولة طبيعة العلاقات مع بلاد فارس كثيراً، بل إن الصراع التنافسي ظل مستمرا بينهما، والملاحظ من خلال المراسلات والوثائق أن التنافس الأوروبي في الخليج لعب دوراً في تهدئة هذا الصراع عموماً، لتحقيق مصالحهم، ولعلمهم في أوقات عديدة مالوا للجانب الفارسي دون غيره، بخاصة مع الصراعات الداخلية التي شهدتها عمان خاصة في نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، لتنتهي

بالتقسيم التاريخي للإمبراطورية العمانية بعد وفاة السيد سعيد بن سلطان عام 1856م/1273هـ.

ويمكننا ان نعتبر أن هذه العلاقة مع بلاد فارس بلغت درجة من التطور مع وصول السيد سلطان بن أحمد البوسعيدي (1793م/1208هـ - 1804م/1219هـ) لسدة الحكم في عمان، ومن ثم في عهد ولده السيد سعيد بن سلطان (1804م/1219هـ - 1856م/1272هـ). فالأحوال السياسية والاقتصادية في عمان استقرت في عهد السيد سلطان بن أحمد³، مما انعكس بدوره على العلاقات الخارجية لعمان، خاصة مع بلاد فارس بصورة ملموسة. فقد استغلت العديد من القبائل العربية التي تستوطن الساحل الفارسي من جهة الخليج سواء في بوشهر او بندر رق وجزيرة خرج وقبائل بني معين في بندر عباس وقشم وهرمز وغيرها⁴، استغلت حالة الفوضى في بلاد فارس على إثر مقتل نادر شاه الأفشاري عام 1747م/1160هـ في إعلان انفصالها عن الدولة الفارسية، وتعزز هذا الانفصال بقوة السيد سلطان بن أحمد الذي كان طموحا لمد نفوذه في الخليج بصورة واضحة. فلم يكتف بجوادر كهديبة بل أكد على سيطرته عليها وستحدث لاحقا بالتفصيل عن كل ميناء مد العمانيون نفوذهم فيه خلال هذه الفترة. حيث عيّن سيف بن علي بن محمد البوسعيدي⁵ واليا عليها وأمره ببناء قلعة فيها.

أولاً: ميناء جوادروشاهابار 1784م/1198هـ - 1792م/1207هـ:

تبدأ قصة نفوذ البوسعيدي في جوادر مع وصول السيد سلطان بن أحمد إليها منفيا عام 1198هـ/1784م، حيث لجأ إلى ناصر خان⁶ في كلات⁷، الذي يبدو انه أخذ على عاتقه في البداية، مساعدة السيد سلطان ليجعل من نفسه حاكما لعمان، وكانت جوادر آنذاك قرية صغيرة يسكنها صيادو السمك⁸. وبحسب روايات محلية جرى تناقلها جاء السيد سلطان في البداية الى زيك، وهي قرية حصينة يسكنها المروريون mirwaris في كولوة، ومن هناك تقدم الى خاران، بعد ان انضم اليه داد كريم المروري، وهناك تبنى قضية المير جهانجير، الذي كان زعيما أنوشروانيا⁹.

وقد اختلف في طبيعة هذه الهدية، فالبعض يرى أنها منحة غير دائمة أعطيت لسultan بن أحمد فقط لتأييد وصوله للحكم في عمان عندما كان في مكران، فالتجشكيون حكام مكران يرون بأن هذه المنحة إنما هي مجرد تنازل مؤقت، وتنتهي بوصول السيد سلطان الى السلطة

في عمان، ولهذا اعترضوا على المنحة فيما بعد، ولكنهم لم يكونوا في وضع يسمح لهم بالصراع مع سلطان عمان لأخذها بسبب سوء أحوالهم السياسية. وأما خانات كلات فأروا بأن منحة جواد لا تعتبر منحة دائمة، مُقَدِّدين رأيهم بأن مير نصير خان¹⁰ الأول لما أعطى جواد كمنحه قصد به الجزء العائد له، ولم يقصد الجزء العائد للجشكيين، ودليلهم على ذلك أن نصير خان أعطى السيد سلطان حصته من عائدات جواد بينما بقيت حصة الجشكيين أنفسهم، ولم ينقلها بطبيعة الحال لسلطان بن احمد في ذلك الوقت. بينما يرى البعض الآخر من مؤيدي السلطان أن إعطاء جواد جاء كمنحة دائمة، وتنازل تام من نصير خان الأول لحاكم عمان، وأن الغرض منه تأمين الحماية البحرية للسواحل المكرانية البعيدة عن مركز كلات، فمير نصير خان كان يرى بأن مسألة وصول سلطان بن أحمد للحكم هي مسألة أكيدة، ولكن الأهم في هذا كانت حماية سواحل مكران البحرية¹¹.

في حين يرى آخرون أن جوادما تزال تعود إلى الجشكيين حتى عام 1198هـ/1784م، ويرى لوريمر أن استمرار حصول الجشكيين على حصتهم من دخل جواد، دليلاً على استمرار سيادتهم على الميناء، وتبلغ قيمة الدخل حوالي 3.000 دولار¹²، وقد كان هذا المبلغ معمول به حتى أيام بيبي مريم، وهي سيدة بليدية متزوجة من جشكي، وقد وصفها مساعد الوكيل السياسي في جواد عام 1285هـ/1868م، قائلاً: انها تعيش على إحسان سلاطين مسقط، لكن الجشكيين يؤكدون أن ما تلقاه كان حقها الفعلي وأنه يمثل الحصة الجشكية من الدخل التي قطعها سلاطين عمان تدريجياً¹³.

خلال القرن السابع عشر كان البليديون Bulaidais هم القبيلة المسيطرة في مكران، التي كانت جواد وما حولها تشكل جزءاً لا يتجزأ منها. وفي القرن الثامن عشر أزاح الجشكيون Gichkis البليديين وحلوا محلهم، وبرزت أيضاً عائلة براهوي Brahui، وكان على رأسها آنذاك رجل يدعى مهبط خان، وفي عام 1736م/1149هـ، خضع مهبط خان لنادر شاه حاكم بلاد فارس فعينه هذا الفاتح مسؤولاً رئيسياً على كل من بلوشستان بما فيها مكران، وفي عام 1739م/1152هـ، انسحب تقي خان قائد قوات نادر شاه من بلوشستان وانتهز الجشكيون الفرصة ليضمّنوا لأنفسهم مكانة في جواد، حيث ظلوا سنوات عديدة المالكين الوحيديين لها¹⁴.

في الفترة من 1207هـ/ 1792م – 1278هـ/ 1861م، لا تذكر جوادر كثيراً سوى كونها مرفأً صيد صغير، تضم 600 من الأكواخ، وكان سلاطين مسقط يهدون خانات كلات عدد من العبيد كل سنة امتناناً منه لهذه الهدية. إلا أن الفترة بين أعوام 1845 او 1846 م حين تولى السيد ثويني السلطة في مسقط، توقفت هذه الأعطيات، وقد تخللها عدد من الحملات للسيطرة على هذا الميناء، ففي عام 1263هـ/ 1847م، قام فقير محمد بمحاصرة جوادر بحملة كبيرة العدد، إلا أن السيد ثويني حرك قواته بقيادة البارجة الكبيرة (نصيري) وأجبروا النائب على العودة والتراجع عن الحصار. وحاول بعد ذلك نصير خان الثاني بعد وفاة السيد سعيد بن سلطان سنة 1274هـ/ 1857م، السيطرة على جوادر مرة أخرى إلا أن والي السلطان استطاع رشوته بعدد من العبيد والأسلحة ليتراجع عن هذا المخطط¹⁵.

وجاء في الوثائق البريطانية عن حدوث هجرة من المكرانيين والعمانيين من ساحل مكران لبومباي سنة 1284هـ/ 1867م، ربما بسبب سوء الظروف الاقتصادية فيها، مما أدى بحكومة الهند أن تطلب من السلطان أن يوقف هجرة هؤلاء عبر جوادر للهند¹⁶.

ومع قيام حركة إحياء الإمامة في عمان، متمثلة في الإمام عزان بن قيس، فقد حاول أن يعين حاكماً من قبله في جوادر، إلا أن الحاكم الذي عينه لم يحض بتأييد السكان واستعدوا للثورة ضد الإمام عام 1285هـ/ 1868م، إلا أن هروب السيد ناصر بن ثويني من مسقط لجوادر قلب الأوضاع السياسية، فقد قام السيد ناصر بن ثويني ولديه وزوج بلوشية تنحدر من منطقة مجاورة لجوادر بالخروج خلسة من مسقط ووصل إلى جوادر وبسبب صلاته العائلية بالمكان لم يواجه مشكلات كثيرة أثناء تجنيد قوة في الجوار والاستيلاء على جوادر. في الوقت ذاته منعت سفن المدفعية البريطانية الإمام عزان بن قيس من إرسال سفينة حربية لاستعادة الميناء¹⁷.

إلا أن الوثائق البريطانية تشير أن السيد ناصر وصل لجوادر في عام 1286هـ/ 1869م، حيث وصلها كلاجج. والسيد ناصر هو الأخ غير الشقيق للسيد سالم من جارية، قدمه السيد ثويني لشخص في البلاد السلطاني اسمه ضاحيDahu. وقد كاتب السيد ناصر الكابتن روس وبلغه عن نيته الاستيلاء على قلعة جوادر، ورغم تردد البريطانيين وطلبهم عدم تدخله، إلا أن السيد ناصر استطاع الاستيلاء على القلعة دون مقاومه ورفع فوقها العلم الأحمر¹⁸.

وقد حاول السيد عبد العزيز شقيق السيد تركي بن سعيد عام 1287هـ/ 1870م، الاستيلاء على جوادر إلا أن السيد ناصر كمين له على الشاطئ وأخذه أسيراً، إلا أن تدخل الكابتن روس فأقنعه بترك عمه. وقد غادر السيد ناصر جوادر راحلاً لزنجان، فتولى أمرها السيد عبد العزيز الذي نجح في الاستيلاء على شاهبار كذلك، إلا أنها – أي شاهبار- عادت للفرس سريعاً، وظلت جوادر تتبع سلطة السيد تركي الذي نجح في القضاء على الإمام عزان بن قيس، فأرسل وزيره ثويني بن محمد لجوادر، فاتفقوا على مغادرة السيد عبدالعزیز مقابل مبلغ 200 تومان شهرياً¹⁹. هذا ولقد استمر صراع الأخوة على جوادر حتى تدخلت السلطات البريطانية التي أغلقت وكالتها من جوادر عام 1879م²⁰.

و بعد انجاز اتفاقية التلغراف في 2 ابريل 1285هـ/ 1868م²¹، تنازلت الحكومة الفارسية عن مطالبتها بجوادر، وتخلت أيضاً على مضض عن موضوع النزاع الذي اثارته بشأن الساحل إلى الغرب من جوادر والذي كانت تطالب بأن يوصف في المعاهدة (اتفاقية التلغراف) بالساحل الفارسي. وقد أصبحت جوادر استناداً إلى الحدود التي رسمها العميد جولد سميث عام 1871م، بين أراضي فارس وكلات، بعيدة عن متناول الفرس، لكن عملية التحديد تلك لم تطل شهبار التي كانت ما تزال بالفعل ضمن ممتلكات سلطان عمان، على الرغم من مطالبة فارس بحقها في ملكيتها²².

إن القراءة للوثائق البريطانية وخاصة المراسلات توضح ان جوادر كانت إلى حد ما تمثل حيازة شخصية لسلاطين عمان، ولهذا اتخذها الكثير منهم ملجأً له حين كانت الأحوال في عمان تسوء وتضطرب. وظلت جوادر تابعة للسيادة العمانية حتى القرن العشرين.

أما بالنسبة لشهبار، وبعد استتباب الأمن في جوادر، قام والي السيد سلطان بن أحمد سيف بن علي بتحريك أسطولاً من القوارب، لشهبار، ودخل إلى الميناء متدرعاً بالصيد، فاستولى عليها بصورة مباغتة، وأضافها إلى ممتلكات السيد سلطان على ساحل مكران. كانت شهبار في وقتها تحت سلطة البلديين وعلما شخص يدعى شافي محمد، كان يدفع ربع دخله للمير سبحان، زعيم دشتياري باهو، ومع سيطرة والي جوادر عليها أصبح لزاماً على حاكمها دفع ربعاً آخر من دخله له، ويقال أن أحد أفراد الخوجا واسمه رقية الله هو الذي خان المدينة، ويبدو أن سلاطين عمان قد خسروا شهبار لدى وفاة السيد سلطان عام 1804م/ 1219هـ.

لكن ما لبثت ان استعادتها بعد فترة قصيرة. وكانت عائداً عام 1224هـ/1809م، تقدّر ب 5000 روبية سنوياً، تدخل جميعها في خزانة سلطان عمان²³.

واستطاع السيد سلطان بن أحمد في الوقت ذاته فرض سيطرته على جزر قشم وهرمز وهنجام وميناب وبندر عباس ليوقع بذلك عقد ايجار للميناء بمبلغ 4 الاف تومان²⁴، بعد أن تمكن من انتزاعها من قبائل بني معين عام 1209هـ/1794م²⁵. ثم تم تجديد الاتفاقية 1213هـ/ عام 1798م، بمبلغ 6 آلاف تومان سنوياً، إلا أن حاكم شيراز عام 1239هـ / 1823م، وفي عهد السيد سعيد بن سلطان ألغى عقد الإيجار مما حدا بالسيد سعيد للتوجه للميناء وإجبارهم على تجديد العقد، بزيادة بلغت ألفان تومان²⁶.

وبالتالي فالسلطة العمانية على كل من جوادر وشهباز بدأت عام 1207هـ/1792م، كما إن هذا التوجه من السيد سلطان بن أحمد للسيطرة على الساحل الفارسي المحاذي للخليج، لم يكن تحركاً عشوائياً، وإنما كان لتنشيط دور عمان التجاري في الخليج، من خلال فرض رسوم حماية للسفن في الخليج، فموقع عمان على مدخل الخليج العربي يتيح لها ذلك بلا شك، وبالتالي سيتعزز بالسيطرة على بعض الموانئ والجزر الاستراتيجية في الخليج. ويرى الحجري أن من العوامل العديدة التي ساعدت السيد سلطان على فرض سيطرته على الساحل الفارسي هي سيطرته المبكرة على جوادر ومعرفته بها وبأهلها منذ العام 1784م²⁷، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية التي شهدتها بلاد فارس آنذاك بعد مقتل كريم خان في عام 1193هـ/1779م، لينتهي بقيام الأسرة القاجارية فيها عام 1212هـ/1797م، كما أن التنافس الأوروبي في بلاد فارس بين كل من روسيا وبريطانيا وفرنسا، أضعفها سياسياً وأنهكها عسكرياً.

ولا نغفل كذلك أن ظهور القوى المحلية في الخليج مثل القواسم والعتوب والسعوديين لعب دوراً كبيراً كذلك في تشكيل العلاقات العمانية الفارسية²⁸. وظهر هذا جلياً في التعاون بين السيد سلطان والفرس لضم البحرين خاصة بعد ازدياد النفوذ السعودي في نجد والإحساء، فأرسل الفرس مساعدات مكونة من 200 من الفرسان، و2000 رجل، لكنها تأخرت في الوصول، فما كان من السيد سلطان إلا أن هاجم البحرين منفرداً فلم يستطع السيطرة عليها.

ثانياً: ميناء بندرعباس:

بندر عباس هو ميناء فارسي كان محل سيادة عمانية مقابل إيجار سنوي يتم دفعه للشاه في طهران. تبدأ علاقة عمان الفعلية في القرن الثامن عشر بميناء بندر عباس حين استأجره السيد سلطان بن أحمد في عام 1209هـ/ 1794م، مما أرفد الدولة العمانية بمزيد من العوائد الممتازة قدرت قيمتها سنة 1216هـ/ 1801م، بحوالي 54 ألف روبية. لترتفع في عام 1217هـ/ 1802م، لتصل إلى 100 ألف روبية عندما سمح بإدخال الملح إلى الهند البريطانية²⁹.

ففي عام 1805م وعلى أعقاب وفاة السيد سلطان بن أحمد، والاضطرابات التي شهدتها عمان من انقاسامات داخلية داخل البيت الحاكم نفسه، استطاعت قبائل معن العربية السيطرة على ميناء بندر عباس، إلا أن السيد بدر بن سيف الذي عينته السيدة موزه بنت أحمد وصيا على الحكم حتى يبلغ الحلم السيد سعيد بن سلطان عمل على استرجاع أرض بندر عباس المؤجرة وكل الأراضي التابعة لها بمساعدة بريطانية. ويبدو أن السبب، الذي انطلق منه النقيب سيتن إلى النزول عند طلب السيد بدر بمرافقته على متن " مورنينجتون" إلى بندر عباس، خشية أن يستمال السيد بدر إلى التحالف مع القواسم والعنوب بتأثير من السعوديين، وأن ينقضَّ معهم على أسطول الشيخ ناصر من بوشهر، ويدمره³⁰.

ولم يخلو الأمر من محاولات فارسية أخرى لاستعادة السيطرة على ميناء بندر عباس، ففي العام 1820م قام الفرس بالضغط على سلطان عمان للتخلي عن إقطاعاته في بندر عباس عام 1823م. في بداية عام 1823م، وصل من شيراز إلى بندر عباس شخص يدعى زكي خان حاملاً تعليمات تتعلق باستئجار هذا المرفأ والمباني الملحقة به، اللذين كانا بيد سلطان مسقط. وقد راجت فكرة مؤداها أنه أرسل لإيجاد طريقة تنهي صك الملكية، ولدى تلقي السيد سعيد خبر وجود هذا المسؤول في بندر عباس، توجه مع سفينتين للقاءه هناك، وجاءت نتيجة مناقشتهما وعدا من السلطان بدفع 1000 تومان إضافية سنوياً، خلال السنتين التاليتين، وتقديم هدية خاصة لزكي خان قيمتها 500 تومان. وقبل أن يبحر السيد سعيد إلى مسقط في رحلة العودة، زاره على متن سفينته شخص يدعى ميرزا باقر، مصطحباً حسين علي خان حاكم بندر عباس، وعلي خان حاكم ميناب، اللذين كانا قد عبرا مؤخراً عن تفضيلهما للحكم الفارسي، لكنهما باتا الآن يرغبان في أن تجري مصالحتهما مع سموه، وخلال ذلك اختفى هذان الشخصان ومرشدهما، وكان اختفاء الرجال الثلاثة أمراً غامضاً. ولفترة

على الأقل. وأعلن أن المركب الذي كان ينقلهم قد امتلأ ماء وغرق، لدى عودته إلى الشاطئ. لكن الاعتقاد السائد، ذلك الوقت، انهم نُقلوا بالقوة إلى زنانات في مسقط. حيث أودعوا ليحيوا حياة هي أقرب إلى الموت³¹.

وبين أعوام 1826 – 1827م، جرت العديد من الأعمال العدائية بين السيد سعيد بن سلطان وعبد الرسول شيخ بوشهر، واستمرت الاضطرابات كذلك في أعوام 1829 و1830-1831م، حيث كاد السيد سعيد بن سلطان أن يتورط في اضطرابات حدثت في بوشهر، اما سبب هذا الاهتمام فيعود إلى زواجه الذي عقده عام 1242هـ/ 1827م على ابنة الامير حاكم بوشهر³². يذكر عبد الله الفارسي أن هذه السيدة هي حفيدة شاه إيران فتح علي شاه، وتزوجها السيد سعيد بشرط أن تُمضي فصل الربيع من كل عام في بلد أبيها، الا انه بعد ذهاب السيد سعيد لزنجان في سنة 1247هـ/1832م ذهبت إلى وطنها ولم تعد، بسبب نزاع بينها وبين ابن زوجها السيد خالد³³. ولعل هذا كان عاملا في اضطراب علاقات السيد سعيد بحاكم بوشهر وقتها.

ظل الوضع متعارف عليه حتى عام 1262هـ/ 1846م، عندما قام حاكم إقليم فارس حسين علي ميرزا بإرسال قوات عسكرية إلى بندر عباس، لفرض ضريبة على سيف بن نهان الوالي العماني على بندر عباس، مما أغضب السيد سعيد بن سلطان، فعزم على إغلاق ميناء بوشهر مما أدى بالمقيم البريطاني السياسي بأن يوجه إنذارا لسيف بن نهان لإيقافه ومنعه من القيام بهذه المهمة³⁴، فحدث تدهور واضح في العلاقات العمانية الفارسية.

وتجددت المحاولات الفارسية لإنهاء السيطرة العمانية عندنا قام ناصر الدين شاه بتعيين بهرام ميرزا حاكما لإقليم فارس في عام 1270هـ/1853م، فشن هجوما على بندر عباس بحجة أن الوالي العماني على بندر عباس الشيخ سيف بن نهان لم يفِ بالتزاماته المالية كما نص عليها عقد الإيجار، فأعدَّ حملة بقيادته، وتوجه إلى بندر عباس بمساعدة حاكم بلوشستان طمهااسب ميرزا ، ولكن الشيخ سيف بن نهان نجح في التأثير على بهرام ميرزا وكسبه بإعطائه مبلغا ماليا كهدية شخصية مقابل انسحابه من بندر عباس، على الرغم من ذلك عين السيد ثويني بن سعيد واليا على بندر عباس بناء على توجيهات والده السيد سعيد بن سلطان ، وإزاء هذه التغييرات ساءت العلاقات مجددا بين الفرس والعمانيين الذي نتج

عنه قيام حاكم اقليم فارس الجديد طمهااسب ميرزا بإرسال قوة عسكرية الى بندر عباس³⁵. ليتوجه السيد سعيد بن سلطان من زنجبار لمسقط لتأكيد السيطرة العمانية على الساحل الفارسي بتجهيز حملة إلى بندر عباس بقيادة ابنه السيد ثويني ، وكان معظم رجاله من الشرقية وجعلان ونزوى، وتمكن من طرد حاكم الميناء من قبل الفرس عباس خان وجنود حاميته وذلك في ذو القعدة 1270هـ/أغسطس 1854م. إلا أن الفرس تمكنوا من استرجاع بندر عباس مع وصول إمدادات عسكرية، مما اضطر السيد ثويني إلى الإنسحاب من القلعة إلى السفن الراسية وذلك في 9 ربيع الأول 1271هـ/ 29 من نوفمبر 1854م. والتوصل إلى اتفاق جديد زاد من قيمة إيجار الميناء، ودفع غرامة مالية قدرها سبعة وثلاثين ألف تومان كتعويض للسلطات الفارسية جراء تلك المواجهات، وأعيد تجديدها عام 1273هـ/ 1856م، وتنازل العمانيون لفارس عن جزيرتي هرمز وقشم مقابل عودة القوات العمانية إلى ميناء بندر عباس وتجديد عقد الإيجار السنوي إلى ستة عشر ألف تومان³⁶.

وقد فَنَدَ بادجر توزيع المناطق والتي عليها النفوذ العماني من الساحل الفارسي من أجل تأسيس خط تلغراف بري من البصرة إلى كراتشي مازاً عبر بندر عباس وساحل بلوشستان، بالتالي³⁷:

- 1- المنطقة من بندر عباس وسودراج Sudrej واقعة تحت نطاق سلطة حاكم عمان الذي أخذها كإقطاعات من حاكم فارس من عهد السيد سعيد بن سلطان عام 1856م/1273هـ، وحاكمها هو مير حسين.
- 2- المنطقة بين سودرج الى تيزيز Tizيز واقعة تحت سيطرة مير عبدالله بن مير محمد، وهو أحد زعماء البلوش ذوي القوة والبأس، ولكنه أصبح تابعا لفارس منذ عام 1848م.
- 3- بالقرب من تيز تقع شهبار، وهذه المنطقة تدخل ضمن نطاق حاكم عمان، التي تمتد سلطته فيها حتى منطقة جوادر، الواقعة شرق شهبار وتخضع شهبار للعمانيين منذ عام 1792م/1207هـ، إلا أن هناك محاولات فارسية وكلائية للسيطرة عليها.
- 4- تقع جوادر شرق جيوني، وهي أيضا تابعة لسلطان عمان، ويحكمها بالنيابة عنه سيف بن سالم، ويدعي خانات كلات تبعية جوادر إليهم، ويرونها مهمة إليهم، خاصة بعد الازدهار الذي حققته تحت مظلة الحكم العماني.

وتجددت المزاغم الفارسية بالميناء مرة أخرى مع إعلان إمامة عزان بن قيس، واستيلائه على مسقط عام 1868م. فقد تمسكت الحكومة الفارسية بقوة في عقد الايجار الذي كانت قد أبرمته في بدايات العام نفسه مع سالم بن ثويني وطالبت بإلغاء العقد العماني الخاص بتأجير الميناء لأن أحد الغزاة سيطر على مسقط على حد زعمهم، وقامت بتعيين حاجي أحمد وزير سالم بن ثويني في بندر عباس قامت بتعيينه حاكما في الميناء، وسمحت لسالم بن ثويني بأن يستقر هناك بعد نفيه، ولأن البريطانيين لن يسمحوا للامام عزان بان يرسل سفنا حربية الى بندر عباس، لم يستطع الامام أن يعيد الميناء إلى عمان ، وظلت بندر عباس بيد الفرس ، إلا أن الوثائق البريطانية تشير أن السنوات الاولى من الادارة الفارسية المباشرة كانت تغلب عليها الصفة العمانية ، وذلك بسبب وجود هيئة من الموظفين العرب على رأسها حاجي أحمد³⁸.

وتعتبر إتفاقية 1285هـ/ 1868م بداية النهاية للنفوذ العماني على بندر عباس فعليا. إذ عملت بريطانيا على اتخاذها مقرا جديدا بديلا. وفي أقل من شهرين من تنفيذ الاتفاق، أنهي تاجير الميناء لعمان، بتغيير السلاطين في مسقط، ثم لم يمنح اي ايجار اخر بعد ذلك، وهذه كانت نهاية العلاقة القائمة من زمن طويل بين مسقط وبندر عباس. فقد أثرت منذ عام 1879م مسألة تعيين موظف سياسي بريطاني في بندر عباس، أثارها العقيد روس الذي يشغل منصب المقيم في الخليج. وقد درست المسألة مجددا في اعوام 1822م، 1884م، 1885م، 1888م، 1892م. وفي عام 1900م انتدب إلى بندر عباس الملازم ف.دي. ف. هانت، من الدائرة السياسية في حكومة الهند، مساعدا للمقيم في الخليج بصورة مؤقتة، ولاسيما بالنظر إلى نمو تجارة السلاح غير الشرعية بين مسقط وبندر عباس. واستصدرت من الحكومة الفارسية براءة اعتماد نائب قنصلي باسمه، وتشمل صلاحيته مقاطعتي بندر عباس ويزد. لان النية اتجهت الى جعل مقره الصيفي في يزد. وقد الحق مساعد مستشفى هندي بنائب القنصل. وكان التفكير يتجه الى فتح مستوصف خيري يديره المساعد وانتهى الامر سنة 1905 بتعيين مقر حكومي مناسب له في أقرب مكان في المدينة³⁹.

المحور الثاني: دراسة لأهم الوثائق من مراسلات واتفاقيات حول ميناء جوادر وشهباز وبندر عباس:

سنعتمد في هذا المحور على أبرز المراسلات حول الوجود العماني في كل من جوادر وشهبار، إذ أننا لم نجد اتفاقيات حول هذين المينائين إنما مراسلات تثبت أنهما يخضعان للسيطرة العمانية. أما فيما يتعلق ببندر عباس فعدا عن المراسلات الرسمية بخصوصه فهناك اتفاقيتان تم توقيعهما بين العمانيين والفرس برعاية بريطانية، الأولى كانت عام 1856م والثانية عام 1868م.

ولنبداً بالمراسلات حول مينائي جوادر وشهبار. فقد استطاعت البحرية العمانية منذ مطلع القرن الثامن عشر الميلادي وفي أوج نشاطها من حيث العدد والعتاد، ونافست العديد من الدول الأجنبية التي رأت في العمانيين منافساً كبيراً، هذا الأمر يبدو جلياً في المراسلات بين الوكلاء التجاريين البريطانيين والضباط البريطانيين كذلك. ويرى البعض أن نفور الفرس من البحر كان عاملاً مهماً في سيطرة العمانيين على مياه الخليج والمحيط الهندي لفترة زمنية طويلة⁴⁰، ويؤكد ذلك انتشار العنصر العربي على امتداد الساحل الغربي لبلاد فارس، ونشوء إمارات عربية سواء في بوشهر أو جزر قشم وخرج وغيرها. وقد ذكر الرحالة البريطاني ويليام جيفورد الذي زار مسقط في عهد السيد ثويني بن سعيد (1856-1866م) حيث أشار أن بلاد فارس تنازلت لمسقط باتفاقية وقعت عام 1798م عن المنطقة الممتدة بين رأس بستانه حتى جاسك، أي ضمت كل من جزر قشم ولارك⁴¹ وهرمز وتوابعها، بطول يصل إلى 200 ميل، ويضم موانئ بندر عباس وشميل وميناب⁴².

ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة الوثائقية على المراسلات الواردة في كتاب Records of Oman، ولقد كان واضح في هذه المراسلات بين الوكيل السياسي البريطاني في مسقط وزنجبار جورج بيرسي بادجر Rev.George Percy Badger و الميجور هنري جرين Major Henry Green الوكيل السياسي في كلات و الوكيل السياسي ممثل الملكة في الهند والميجور مالكولم جرين Major Malcolm Green, C.B. وتوضح جميع هذه المراسلات أن موانئ جوادر وشهبار حتى رأس جاسك تتبع سلطة إمام مسقط. ولقد أكد بادجر ذلك حين قال أنها ظلت 70 عاماً تحت سلطة العرب.

وتشمل المراسلات التي اطلعنا عليها في التالي:

1- ففي رسالة مرسله من السيد هنري جرين الوكيل التجاري في كلات في 27 من مارس سنة 1801م بخصوص خط التلغراف المزمع مده من الهند للخليج عبر أراضي الساحل الفارسي وساحل مكران، توضح التقسيم السياسي لهذه المنطقة مؤكدا ان الساحل الممتد من جوادر حتى رأس جاسك يتبعان سلطان عمان السيد سلطان بن أحمد، وأن هناك صراعا من قبل خان كلات للسيطرة على هذه الموانئ، الا ان سلطان عمان نفوذه ممتد في هذه المناطق.

2- رسالة جورج بيرسي بادجر عام 1861م وأثناء زيارته لمسقط أرسل بتقرير حول خلاف بين السيد ثويني بن سعيد، ومير حسين حاكم جاسك، حول الأراضي التي تتبع كلا منهما، وأكد بادجر في هذه المراسلة أن المنطقة الواقعة من بندر عباس حتى 60 ميل قريبا راس جاسك تتبع سلطان مسقط، بموجب الاتفاقية الموقعه مع سلفه السيد سعيد بن سلطان عام 1856م.

3- يصف بادجر سلطة مسقط على ساحل مكران بأنهم سيطروا على " أفضل موانئ مكران". ثم يفصل في الفترات الزمنية لهذا النفوذ، حيث يذكر أن التطلع لهذا النفوذ بدأ منذ عهد الامام حمد بن أحمد بن سعيد ووصل أقصى درجاته في عهد السيد سلطان بن أحمد. مؤكدا أن نفوذ السيد سلطان وصل لميناء شهباز بقيادة سيف بن علي والي السيد سلطان على جوادر. وبقيت في يد العرب من ذلك التاريخ، وظلت جوادر بيد العرب سبعين عاما.

4- تليجرام من السيد ببلي في 11 يناير 1868، يؤكد فيه أيضا تبعية جوادر لسلطان مسقط.

5- رسالة للسيد من حماد بن هاشل بن راشد للسيد تركي بن سعيد بن سلطان في 30 رمضان 1294هـ/17 أكتوبر 1877م، يؤكد فيها على وصوله لجوادر وإثباته لسلطة السيد في الميناء. وداء في الرسالة إشارات تثبت النفوذ العماني هناك منها:
أ. والي السيد تركي على جوادر اسمه خميس بن سالم، وان حماد بن هاشل بن راشد يؤكد أنه سلم الوالي سلطة الميناء.

ب. وصول حوالي 50 رجلا منهم 5 من المشائخ من قبيلة الرند⁴³ معهم الى جوادر. ويبدو أنهم جاءؤوا مطالبين بعدد من العبيد (الخدام) وقد قام نبي بخش بمهادنتهم وافهامهم انه لا

يوجد خدام، على ضوء الغاء تجارة الرقيق. الا انهم سرقوا عددا من البقر والجمال، وقطعوا الحبال عن 4 من المراكب، وغادروا.

ثانيا: اتفاقيات بندرعباس:

جاء توقيع هذه الاتفاقية بعد الأحداث السياسية التي تحدثنا عنها سابقا. وتم توقيع اتفاقتين، الاتفاقية الأولى لبندر عباس كانت في سنة 1856م⁴⁴ مع السيد سعيد بن سلطان، أما الاتفاقية الثانية فكانت في سنة 1868م مع السيد سالم بن ثويني بن سعيد بن سلطان.

أ: اتفاقية 1856م:

جاء في مقدمة النسخة الأولى من الاتفاقية، أنه تم ترجمتها بناء على طلب صاحب السمو الملكي Tamasp Mirza Moayed Ed-Dowlah مؤرخة بتاريخ شعبان 1272هـ/ 1855م.

1- جاء في مقدمة الاتفاقية بان هذه الاتفاقية موقعة بين حكومة فارس بخصوص ميناء بندر عباس والجزر اللاحقة له وهي قشم وهرمز ومقاطعات اوسين Ossein وتازيان Tazyan وشميل Shemie وميناب Minah وخمير Khamoer وبيهان Biyahan وكل المقاطعات التابعة لها والتي تتبع السيد سعيد خان، تصبح تابعة ومستثمرة لإمام مسقط وعمان وفقا للشروط التالية.

2- المادة الأولى: يكون المسؤول عن ميناء بندر مسؤول مسؤولية كاملة وكافة موظفيه ومستشاريه يكونوا تابعين لحكومة فارس. وهذا دليل واضح على التبعية السيادية للميناء لحكومة فارس⁴⁵

3- المادة الثانية: على حاكم فارس وضع رجل امين من قبله ليقوم بعملية استلام الإيجار واحصاء الإيرادات من قبل حاكم بندر عباس، وان قيمة الإيجار تقدر ب16 ألف تومان هلى هيئة إيرادات من الميناء موزعة كالتالي:

* Revenue = 12,500 toman (هذه إيرادات صافية تدفع للخزينة الفارسية أي ديوان الشاهنشاه)

* ألفان تومان هدية لرئيس الوزراء 2,000toman peshkash for prime minister

* الف تومان هدية للجنرال حاكم فارس =1.000 Ditto for governer- general of Fars
toman

* 500 تومان تدفع لشجاع الملك =500 toman present for Shoja-al-moolk

4- المادة الثالثة: جاء في هذا البند ان على صاحب السمو ردم الخندق الواقع حول الميناء ، والالتزام بعدم إعادة حفره مرة أخرى وجاءت الكلمة (never) قطعية في هذه المادة.

5- المادة الرابعة: نصت هذه المادة على مدة الإيجار وهي 20 عاما. أن يظل ميناء بندر عباس تابعا لامام مسقط وولده. وبعد انقضاء هذه المدة يقوم الامام أو ولده بإعادة تحسين الميناء وتسليمه لحكومة فارس. كما جاء في نص هذه الماجة وضع حاكم الميناء ومستشاريه ومن معهم من الموظفين، محددًا أنه بإمكانهم الإستمرار في عملهم في حال تم تجديد الاتفاقية مع إمام مسقط، أو خضوعهم للعمل مع إدارة جديدة.

6- المادة الخامسة: أكدت هذه المادة مبدأ السيادة على الميناء، حيث جاء في نصها أنه ينبغي استمرار رفع العلم الفارسي على بندر عباس، وأنه سيوجد موظفين فرس⁴⁶ للحفاظ على العلم. وتستمر هذه المادة في تعزيز السلطة الفارسية فتنص على ان (هؤلاء الموظفين سيزوروا الميناء بصورة شهرية دورية لرعاية العلم الفارسي وملحقاته، والاطمئنان على أحوال الميناء وحمل الصحف للميناء. كما انه يجب إطلاق تحية في الأعياد كيوم ميلاد الشاه وإطلاق المدافع صباحا ومساء كالمعتاد.

7- المادة السادسة: أكدت هذه المادة على حقوق الأفراد والأقليات التي تسكن الميناء والتي كان ولاها للشاه والحكومة الفارسية، وعدم ممارسة أي نوع من الضغط السياسي ضدهم. بل نصت على ضرورة رعايته لهم.

8- المادة السابعة: حددت المادة حدود سلطة حاكم بندر عباس، وهي ذات الأراضي التي كانت تتبع الميناء منذ عهد فتح علي شاه، وأنه لا يجوز له تجاوزها.

9- المادة الثامنة: نصت على انه حين يقرر حاكم لارستان او الحاكم العام لفارس يقرران زيارة بندر عباس للترفيه وممارسة الرياضة، فان على حاكم الميناء استقباليهما بما يليق بهما.

10- المادة التاسعة: نصت على تقديم التسهيلات اللازمة لكل من الحاكم العام الجنرال لفارس او حاكم كرمان في حال احتاجا لها، سواء لارسال قوات الى كوتش او مكران او

بلوشستان، فعلى حاكم الميناء عدم اعتراض هذا المرور، بل عليه تقديم التسهيلات لهم ولقواتهم والخدمات المناسبة التي تحتاجها هذه القوات، من تسهيلات مادية او ضيافة. تأكيد جديد لمبدأ السيادة لأراضي بندر عباس وتبعيةها للشاه.

11- المادة العاشرة: إذا قام حاكم الميناء بأي تصرف خاطئ أو تهاون في تقديم التسهيلات والتعاون، فإنه يجب على إمام مسقط استبداله بشخص أكثر تعاون مباشرة. ليكون خاضعا للجنرال حاكم فارس وجاءت هذه العبارة بنصها في الاتفاقية هكذا (who would be obedient to the Governor-General of Fars

12- المادة الحادية عشرة: على حاكم الميناء رفض أي هجرة من مناطق لارستان وسبأ Sabaa وأي مقاطعة أخرى من المقاطعات الفارسية، أو المقاطعات التي تتبع كرمان كذلك، وعلى القائمين في هذه المقاطعات إبلاغ حاكم بندر عباس مباشرة بعدم قبول هؤلاء المهاجرين وإعادتهم لمناطقهم. تأكيد السيادة والسلطة الفارسية.

13- المادة الثانية عشرة: جاء في هذا البند أن هذه الشروط تمت في حياة إمام مسقط سعيد بن سلطان سمته الاتفاقية امام سيد سعيد خان Imam Syud Saeed Khan وأبنائه، وأن الحكومة الفارسية غير ملزمة بهذه الشروط في حالة قامت ثورة أو أي تغيير في الحكم في مسقط على خلاف أبناء السيد سعيد.

14- المادة الثالثة عشرة: اشترطت هذه المادة على السيد سعيد بن سلطان بمنع تواجد موظفين أجانب في بندر عباس والجزر التي تم ذكرها في الإتفاقية بالإضافة الى جزر شرنال وميناب. وعليه التعهد بالدفاع عن هذه الجزر برا وبحرا وامدادهم بالأسلحة والمراكب كمرابك البغلة. ويتضمن هذا الدفاع في حالات الحرب والحصار، وعليه عدم السماح لاي قوة بالاستيلاء على بندر عباس او وضع أي سلكة على الأراضي الفارسية المذكورة في الاتفاقية سواء لأغراض عسكرية أو أي غرض آخر.

15- المادة الرابعة عشر: لا يسمح لامام مسقط ترك الميناء أو أيا من الأراضي الواردة في الاتفاقية بيد أجنبي أو غيره.

16- المادة الخامسة عشرة: هذه المادة وضعت بناء على تقارير من عدد من التجار الفرس حيث تم ذكر فيها ان تجار هنود متعهدين في مسقط جعلوا وكلاء لهم في بندر عباس، وانهم دفعوا ضرائب الواجبة في ميناء مسقط للبضائع التي تذهب من بندر عباس للهند وأماكن

أخرى، وهذا اجراء عالمي أن الجمارك يتم دفعها لنفس البضائع في مكان واحد. وان هذا الاجراء الذي يحاول ان يقوم به التجار الهنود يخالف المواثيق الدولية، وعلى الامام التصدي لمثل هذا الاجراء، وأن عليه ترك عملية الاستيراد والتصدير تتم مثلما كانت في عهد سابقه الشيخ سيف ابن محنان، بأخذ العشر، ولا يتم رفعها⁴⁷.

17- المادة السادسة عشرة: يجب تحويل رؤوس أموال التجار في جزيرة قشم الى بندر عباس، وتوزيعها بين التجار هناك من قبل حاجي عبدالمحمود ملك تجار بوشهر، وتحصيل الضرائب منهم وارسالها لطهران.

من نتائج هذه الاتفاقية الرئيسية هو خروج بندر عباس والجزر المجاورة له رسميا من السيادة العمانية، بعد ان فرضت عمان سيادتها على الميناء وسيطرة عليه سيطرة تامة لقراية خمسة وسبعون عاما، ولعل القوى الأجنبية لعبت دورا كبيرا في توقيع هذه الاتفاقية، ولعل السيد سعيد بن سلطان أراد أن يخف من الضغط الممارس عليه من قوى محلية وقوى إقليمية وقوى أجنبية تحاول كل منها السيطرة على الأراضي العمانية ومقدراتها، ولا ندري هل كان يدرك أم لا، فبتوقيعه على هذه الاتفاقية وكأنه وقع على انتهاء السيادة العمانية في الخليج.

وكما يذكر سعيد الهاشمي: "أن السيد سعيد تنازل عن السيادة العمانية على بعض ممتلكات عمان على الساحل الإيراني وجزر مضيق هرمز، وأنه وقع هذه الاتفاقية وهو في حالة ضعف متشبثا بمبدأ عودة هذه المدينة، وبأي ثمن كان وهو لا يدري أن هذه الاتفاقية بداية انحسار النفوذ العماني قبل انتهاء مدة الاتفاق، على الرغم أن جزيرتي هرمز وقشم كانتا تحت سيطرته ولم تصلها السيطرة الإيرانية، وكان بإمكانه ان يرفض الاتفاقية ويكتفي بمحاصرة بندر عباس اقتصاديا ، ولكن يبدو أن السيد سعيد ضاق ذرعا، وكان وفده المفاوض متسرعاً أكثر من اللازم، وأنه مكث في مسقط قرابة السنتين بعيدا عن املاكه في شرق أفريقيا، وكما يقول رودلف سعيد أن المنافع التجارية الناجمة عن الاحتفاظ ببندر عباس تفوق خسارة الكرامة التي تضمنتها شروط إعادتها"⁴⁸.

ب: اتفاقية بندر عباس 15 ربيع الثاني 1285 هـ الموافق 4 أغسطس 1868:

تم تجديد اتفاقية 1856م، في عهد السيد سالم بن ثويني. ولعل تجديد اتفاقية 1856م استدعى ذلك لان في الاتفاقية السابقة لا تلزم الحكومة الفارسية الالتزام بها الا مع السيد

سعيد وابنائيه، وبالتالي لم تحدد الاحفاد كجزء من الاتفاق، ولهذا نجد الشاه قد حرك قواته للسيطرة على الميناء، ومع التدخل البريطاني لايقاف أي تحرك عسكري من قبل السيد ثوبي، رعت بريطانيا تجديد توقيع اتفاقية تاجير الميناء، خاضة أن مسقط كانت تمر بوضع اقتصادي سيء مع انفصالها عن زنجبار وانقطاع المعونة التي كانت تدفع من زنجبار لمسقط، وقد اشتملت الوثيقة على النقاط التالية:

- 1- جاء في مقدمتها تأكيد ان هذه الاتفاقية هي إعادة للإتفاقية السابقة بتأجير الميناء، موقعة من قبل الوزير حاجي أحمد نيابة عن السيد سالم، مع صاحب السمة شاه فارس.
- 2- أعقب ذلك تحديد حدود التي تشملها الاتفاقية، كما تم في سابقتها، موضحة أن هذه الاتفاقية تشمل كل من بندر عباس وجزر قشم وهرمز، ومقاطعة ياسين Yuseen، تازيان Tazian وشميل Shumeel وبيابان Biyaban، وميناب Minab، بالإضافة لميناء خمير Khumeer، وما يتبعها، جميعها تحت سلطة السيد سالم، امام مسقط، ودولة عمان، ب15 شرطا.
- 3- المادة الأولى: يتبع حاكم بندر عباس السلطة المباشرة للشاه مثله مثل بقية ولاية الأراضي الفارسية.
- 4- المادة الثانية: على إمام مسقط دفع ضريبة ل طهران قدرها ثلاثون ألفا تومان كل أربعة أشهر (ارتفاع كبير عن الاتفاقية السابقة)
- 5- المادة الثالثة: يجب إبقاء الخندق حول الميناء مطمورا، وعدم إعادة حفره مرة أخرى.
- 6- المادة الرابعة: يستمر السيد سالم وأبنائه في استئجار الميناء لمدة 8 سنوات، وعليه اعادته بعد انقضاء هذه المدة للحكومة الفارسية، مع كامل التحسينات التي أقيمت في الميناء. ويمكن تجديد العقد مع أحفاد الإمام ومن يخلفه ولكن بشروط جديده واتفاقية جديده.
- 7- المادة الخامسة: يستمر رفع العلم الفارسي، مع وجود الموظفين المسؤولين عن متابعة ذلك، ويجب أن يبقى هؤلاء الموظفين ومسؤول الجوازات في أعلى شأن في الميناء. ويجب السماح بزيارة الميناء كل شهر لحمل الصحف ومتابعة رعاية العلم والموظفين الفرس. يجب استمرار تأدية التحية العسكرية في المناسبات والاحتفالات كميلاد الشاه، والاعياد الفارسية، ويجب الاستمرار باطلاق النيران صباحا مساء كما هو معتاد.

- 8- المادة السادسة: يجب الاهتمام بموظفي الشاه السابقين في الميناء، وكذلك الرعايا، ومعاملتهم معاملة خاصة.
- 9- المادة السابعة: لا يجوز لوالي الميناء ان يتدخل في الأراضي التي لم تشملها هذه الاتفاقية، بل ان حدودها كما كانت في عهد فتح علي شاه.
- 18- المادة الثامنة: نصت على انه حين يقرر حاكم لارستان او الحاكم العام لفارس يقرران زيارة بندر عباس للترفيه وممارسة الرياضة، فان على حاكم الميناء استقبالهما بما يليق بهما.
- 19- المادة التاسعة: نصت على تقديم التسهيلات اللازمة لكل من الحاكم العام الجنرال لفارس او حاكم كرمان في حال احتاجا لها، سواء لارسال قوات الى كوتش او مكران او بلوشستان، فعلى حاكم الميناء عدم اعترض هذا المرور، بل عليه تقديم التسهيلات لهم ولقواتهم والخدمات المناسبة التي تحتاجها هذه القوات، من تسهيلات مادية او ضيافة. تأكيد لمبدأ السيادة
- 20- المادة العاشرة: اذا قام حاكم الميناء بأي تصرف خاطئ أو تهاون في تقديم التسهيلات والتعاون، فإنه يجب على إمام مسقط استبداله بشخص أكثر تعاون مباشرة. ليكون خاضعا للجنرال حاكم فارس وجاءت هذه العبارة بنصها في الاتفاقية هكذا (who would be obedient to the Governor-General of Fars)
- 21- المادة الحادية عشرة: على حاكم الميناء رفض أي هجرة من مناطق لارستان وسبأ Sabaa وأي مقاطعة أخرى من المقاطعات الفارسية، أو المقاطعات التي تتبع كرمان كذلك، وعلى القائمين في هذه المقاطعات إبلاغ حاكم بندر عباس مباشرة بعدم قبول هؤلاء المهاجرين وإعادتهم لمناطقهم. تأكيد لمبدأ السيادة والسلطة الفارسية المطلقة.
- 22- المادة الثانية عشرة: تم توقيع هذه الشروط وهذه الاتفاقية بحضور الإمام الحالي لمسقط السد سيد سالم ومن يأتي من بعده. وفي حال تم السيطرة على مسقط وعمان من قبل آخرين عدا المذكورين في الاتفاقية، فإن فارس غير ملزمة بهذه الاتفاقية تماما.
- 23- المادة الثالثة عشرة: اشترطت هذه المادة على السيد سعيد بن سلطان بمنع تواجد موظفين أجانب في بندر عباس والجزر التي تم ذكرها في الإتفاقية بالإضافة الى جزر شرنال وميناب. وعليه التعهد بالدفاع عن هذه الجزر برا وبحرا وامدادهم بالأسلحة والمراكب

كمراكب البغلة. ويتضمن هذا الدفاع في حالات الحرب والحصار، وعليه عدم السماح لاي قوة بالاستيلاء على بندر عباس او وضع أي سلكة على الأراضي الفارسية المذكورة في الاتفاقية سواء لأغراض عسكرية أو أي غرض آخر.

24- المادة الرابعة عشر: لا يسمح لامام مسقط ترك الميناء أو أيا من الأراضي الواردة في الاتفاقية بيد أجنبي أو غيره.

25- المادة الخامسة عشرة: هذه المادة وضعت بناء على تقارير من عدد من التجار الفرس حيث تم ذكر فيها ان تجار هنود متعهدين في مسقط جعلوا وكلاء لهم في بندر عباس، وانهم دفعوا ضرائب الواجبة في ميناء مسقط للبضائع التي تذهب من بندر عباس للهند وأماكن أخرى، وهذا اجراء عالمي أن الجمارك يتم دفعها لنفس البضائع في مكان واحد. وان هذا الاجراء الذي يحاول ان يقوم به التجار الهنود يخالف الموائيق الدولية، وعلى الامام التصدي لمثل هذا الاجراء، وأن عليه ترك عملية الاستيراد والتصدير تتم مثلما كانت في عهد سابقه الشيخ سيف ابن محنان، بأخذ العشر، ولا يتم رفعها⁴⁹.

بعد استعراضنا للاتفاقتين الموقعتان بشأن ميناء بندر عباس، يمكننا الخروج بعدد من النتائج، نوضحها في التالي:

1- جميع شروط الاتفاقيتان كانت في صالح الحكومة الفارسية، وفي كل بند من بنودها تأكيد واضح للسيادة الفارسية على هذه الأراضي، وهو أمر غير واضح حقيقة، فرغم ان الاتفاقية توضح أن بندر عباس والجزر المجاورة له تتبع سلاطين مسقط، إلا أن السيادة على الأراضي هي للحكومة الفارسية. وحددت بصورة واضحة هذا الأمر، فلا يمكن لوالي السلاطين العمانيين التصرف في الميناء، ولا استحداث مباني جديدة، أو إجراء حفريات جديدة في الميناء. كما لا يمكن للولاة رفض استقبال أي وفد فارسي، بل ويجب عليهم معاملتهم معاملة رسمية.

2- لا يبدو واضحاً حقيقة ما الريح الذي ستجنيه مسقط من هذه الاتفاقيات، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ميناء بندر عباس قد تقلصت أهميته السياسية والاقتصادية في الخليج بازدهار بوشهر وتحسن الطريق المؤدي من شيراز إلى الداخل⁵⁰. فهل كانت النظرة أبعد من مجرد لاميناء للجزر القريبة منه؟ إن صح هذا الافتراض فالاتفاقتين جردتا سلاطين

مسقط من أي سلطة حقيقة، بل منعت الهجرة وأمرت بأخذ أموال قشم لتجار بندر عباس الفرس وحمل الضرائب لطهران.

3- الواضح من الاتفاقية أن السيد سعيد أدى للفرس خدمة برعاية الميناء ومصالحه لهم، وعليه فالسيادة العمانية على بندر عباس كانت صورية، ولا قيمة سياسية حقيقة لها، فلم يكن للوكيل العماني هناك سوى دفع الضرائب لطهران كل أربعة شهور، وحماية الميناء، وكأنه بذلك يحمي الحدود البحرية الفارسية من بندر عباس على طول ساحل مكران.

4- لوحظ خلط بين الاتفاقتين من قبل الباحثين، ولعل تكرار بعض البنود أحيانا هو السبب لذلك.

5- يرى بعض الباحثين أن هناك بندا في الاتفاقية الأولى أخرجت توقيعها لستة أسابيع، ويدور محور هذه المادة حول السماح لفرنسا بإقامة وكالة تجارية في بندر عباس، ويقال ان السيد سعيد رفض هذا⁵¹

6- لقد تفادى السيد سالم ما وقع فيه السيد سعيد حين حصرت اتفاقية 1856م لزومها في السيد سعيد وأبنائه، ولهذا حين أعيد تجديد الاتفاقية نلاحظ انه تم ذكر أبناء السيد سالم وأحفاده، مع اشتراط تجديد الإتفاقية ببنود جديدة.

الخاتمة:

إن النفوذ والتفوق العماني سياسيا وعسكريا كان محل اهتمام وتقدير العديد من الباحثين، خاصة أولئك المرتبطين بالقوى الاستعمارية في منطقة الخليج والمحيط الهندي، ولهذا كانت فترة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين محل اهتمام العديد من الباحثين ودارسي التاريخ، وقد حاولت القوى الاستعمارية السيطرة على هذه القوة البحرية العمانية او تقليل نشاطاتها في منطقة النفوذ الكبيرة سواء في الخليج أو في منطقة المحيط الهندي. وفي نهاية هذه الورقة خرجنا بمجموعة من النتائج نذكر أبرزها في التالي:

1- كان التفوق العسكري البحري العماني ظاهرا بصورة واضحة على امتداد ساحل الخليج والمحيط الهندي، خاصة تلك المتعلقة بالسواحل الفارسية على امتدادها من البصرة حتى منطقة بلوشستان وما جاورها حتى جوادر.

- 2- استمر نفوذ العمانيين في ساحل مكران عامة وفي جوادر وشهباز لأكثر من سبعين عاما، بداية منذ 1783م، مع دخولها ضمن حيازات السيد سلطان بن أحمد.
- 3- الرؤية الاستراتيجية والطموح السياسي الكبير للسيد سلطان بن أحمد كان دافعا لامتداد النفوذ العماني على الساحل الجنوبي من بلاد فارس من جوادر غربا حتى بندر عباس، ضامًا في ذلك عددا من جزر الخليج المهمة مثل قشم وخرج ومحاولاته للسيطرة على البحرين كذلك.
- 4- ظلت جوادر طوال تاريخ دولة اليوسعيد بمثابة محل هجرة أو محل إقامة في كل مرة تسوء فيها الاحوال السياسية في عمان.
- 5- كان دخل موانئ الفارسية كبيرا فأمد خزانة الدولة العمانية بدخل كبير ساهم في تطويرها، وكان واضحا ذلك من تطور العمران والأموال التي صرفت على طلبه العلم وعلى العمران وغيرها من نواحي الحياة.
- 6- وقعت عمان اتفاقتين مع حكومتين مختلفتين في بلاد فارس حول تأجير بندر عباس وذلك بعد أن كان السيد سلطان بن أحمد أخضع الميناء لسلطته دون اتفاقيات.
- 7- الاتفاقية الأولى كانت عام 1856م والثانية عام 1868م، ولم تختلف بنودهما كثيرا، بل أكدت كل منهما على سيادة الدولة الفارسية على الميناء، سياسيا واقتصاديا، وتم رفع الأيجار من 16 ألف تومان ل 30 ألف تومان، دون وجود بنود واضحة لصالح الحكومة العمانية.
- 8- ظلت طهران تفرض سيطرتها السيادية على ميناء بندر عباس، فالاتفاقيتان أكدتتا على عدم قيام والي سلطان مسقط بأي تغيير في المدينة أو المساس بمبانها أو مواطنيها. وفرضت تقديم العون السياسي والعسكري من قبل الوالي لأي أمر تطلبه طهران.
- 9- عكست اتفاقيتا بندر عباس خضوع والي سلطان مسقط للدولة الفارسية، اذ وجدنا ذلك مذكورا وعلى استحياء في أحد بنود الاتفاقية.
- 10- لم نجد أي تحليل للسبب الذي دفع السيد سالم بن ثويني لتجديد اتفاقية بندر عباس، سوى أنه كان حاميا للثغور الفارسية من جهة هرمز، ولعل البريطانيين لعبوا دورا في ذلك نتيجة تقسيم الإمبراطورية العمانية، فأردوا إنهاء النفوذ السياسي والعسكري العماني في مياه الخليج.

المصادر والمراجع:

- 1- يعتبر الحاكم الأكثر شعبية في تاريخ بلوشستان، حيث استطاع انشاء جهاز مركزي بيروقراطي غطى جميع مساحة بلوشستان ، وأسس تنظيم الشؤون المدنية والعسكرية للخانية البلوشية، وكان لديه وزير يشبه رئيس الوزراء اليوم، وله عملته النقدية الخاصة؛ للمزيد أنظر: بريسك، تاج محمد. القومية البلوشية أصولها وتطورها. ترجمة وتعليق أحمد يعقوب. دار الانتشار العربي، بيروت: 2013م، ص ص 181-182 .
- 2 - <http://www.omvo.org/o/s.php?s=102> ، العلاقات العمانية الفارسية في عهد دولة اليعاربة، 12/10/2017م؛ السعدون، خالد. مختصر التاريخ السياسي للخليج العربي: منذ أقدم حضاراته حتى سنة 1971م. جداول للنشر والتوزيع، الكويت: 2012م، ص ص 207 – 208.
- 3- لمزيد من تفاصيل توليه السلطة في عمان راجع: ابن رزيق، حميد بن محمد(ت:1274هـ). السيرة الجليّة سعد السُّعود البوسعيدية؛ تحقيق و دراسة عبدالرحمن بن سليمان السالمي. وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2007م، ص ص 209-241.
- 4 - ويلسون، سير أرنولد تي. الخليج العربي من العصور الاولى حتى بداية القرن العشرين، الدار العربية للموسوعات، بيروت: 2012، ص 326.
- 5 - هو السيد سيف بن علي بن محمد البوسعيدي، تم تعيينه واليا في دواير وقاندا للحملة التي ضمت شاهبار لسلطة السيد بعد ذلك، وكان السيد سيف ممن حضر اجتماع بركاء عام 11803م/ 1218هـ، ضد الهجوم السعودي على عمان. وشكل ذراع أيمن للسيد سلطان في كثير من الامور؛ أنظر: ابن رزيق، حميد بن محمد(ت:1291هـ/1874م). الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين. تحقيق عبدالمنعم عامر ومحمد مرسي عبدالله. ط5. ج1. وزارة التراث والثقافة. مسقط: 2001م، ص ص 384-385.
- 6 - هو ناصر خان الاول حاكم كلات ، الاخ الصغير للزعيم البراهووي، مهبط خان، وخليفته. حكم بين عامي 1750 و1793م وكان تابعاً لافغانستان ، ثم بدأ بشن سلسلة من الغزوات داخل اراضي الجشكيين، في حين كان مهبط خان تابعاً لبلاد فارس، وفي النهاية حوالي 1778م استطاع أن يستولي على نصف مداخيل تلك الاقاليم الا ان ادارتها ظلت على ايدي الجشكيين (لوريمر، مج 3، ص 59). البراهوئيون احدى اوائل قبائل البلوش التي استوطنت ساحل مكران، ولا تعرف اصولهم الاثنية من اين، وتعددت الروايات حول ذلك ؛ أنظر: بريسك، المرجع السابق، ص 159.
- 7 - تعرف في تاريخ بلوشستان باسم خانية بلوشستان، وخانية هي كلمة من أصل تركي-مغولي نشأت لوصف كيان سياسي يحكمه خان، وتعادل المشيخة القبلية او المملكة او الامارة ، والخانية عند البلوش نظام ملكي مشروط، اعلى سلطخ به هو الخان أي الملك، ويتم تعيينه بالوراثة واتفاق أهل الحل والعقد على تنصيبه ؛ أنظر: بريسك، المرجع السابق، ص 179 .

- 8 - Records Of Oman, vol5, p605 ؛ لوريمر، جون جوردون. السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية: القسم التاريخي. ترجمة جامعة السلطان قابوس. مج3. دار غارنت، لندن: 1995م، ص59 ؛ يرى لوريمر أن خان جوادر لاسباب سياسية ربما تراجع عن مساعدة السيد سلطان فأعطاه جوادر هدية ليستقر فيها.
- 9 - لوريمر، مج3، ص 59
- 10 - يعتبر نصير او ناصر خان أقوى حكام ساحل مكران، اذ ما لبثت القبائل ان تفرقت بعد وفاته مما سهل على سلاطين مسقط بسط نفوذهم على الساحل.
- 11 - البلوشي، فاطمه بنت سالم. العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخارجية بين عمان وساحل بلوشستان 1206هـ/1792م - 1332هـ/1913م. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السلطان قابوس، السيب: 2012م،، ص31
- 12 - يقال ان كامل المبلغ 7 الاف، وان 3 الاف هي حصة السيد الشخصية.
- 13 - لوريمر، القسم التاريخي، مج3، ص60
- 14 - نفسه، ص 59
- 15 - Records Of Oman, vol5, p606.
- 16 - Record Of Oman, vol5, p609
- 17 - لاندون، المرجع السابق، ص 435 – 436.
- 18 - Records Of Oman, vol5, p610.
- 19 - Records of Oman, vol5, p610
- 20 - IBID, P611
- 21 - لتفاصيل اكثر انظر: السعدون، خالد. أوراق عن تاريخ الخليج العربي. جداول للنشر والتوزيع، الكويت: 2011م، ص 14 – 36.
- 22 - لوريمر، مج3، ص 64
- 23 - لوريمر، مج3، ص 61.
- 24 - لوريمر، ج1، مج2، ص159؛ بيت فاضل، سعاد بنت عبدالله. التنافس السياسي والصراع الداخلي في عمان خلال الفترة 1856-1868م والمواقف الخارجية منه. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السلطان قابوس، السيب: 2015، ، ص 17 – 18.
- 25 - البلوشي، المرجع السابق، ص 34
- 26 - بيت فاضل، المرجع السابق ص 19-20.

- ²⁷- في records of oman, vol5 يرى ان جواد دخلت في السيطرة العمانية منذ العم 1734م حتى عام 1985 (ص 605) اتخذها السيد سلطان قاعدة لمحاولاته السيطرة على عمان (605) منذ عام 1792م حتى 1861م حاول خانات كلات السيطرة على جواد واستعادتها من البوسعيد حكام عام (ص 606)
- ²⁸- الحجري، سالم بن مبارك. علاقات عمان الخارجية في عهد السيد سلطان بن أحمد (1206هـ/1792م – 1219هـ/1804م. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السلطان قابوس، السيب: 2006م، ص ص 48 – 49.
- ²⁹- الحجري، المرجع السابق، ص 41.
- ³⁰- لمزيد من التفاصيل أنظر: لوريمر، مج 7، ص ص 292-293.
- ³¹- لوريمر، مج 7، ص 280
- ³²- نفسه، ص 238 – 297.
- ³³- الفارسي، عبدالله بن صالح. البوسعيديون حكام زنجبار. ط4. وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2005م، ص 12.
- ³⁴- بيت فاضل، المرجع السابق، ص 19.
- ³⁵- نفسه، ص 19
- ³⁶- نفسه، ص 20.
- ³⁷- البلوشي، المرجع السابق، ص 41، نقلا عن bailey, vol v , p623
- ³⁸- لاندن، روبرت جبران. عمان منذ 1856م مسيرا ومصيرا. ط6. وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2016م، ص 435
- ³⁹- لمزيد من التفاصيل راجع: لوريمر، مج 8، ص 235
- ⁴⁰- علي، كاظم باقر. البحرية الفارسية في الخليج العربي: دراسة لواقعها لاجري 1848-1907م. جامعة البصرة، البصرة: 1984م، ص ص 34 – 53.
- ⁴¹- هي جزيرة في الخليج على بعد عشرين ميل جنوب شرق ميناء بندر عباس، وتقترب إلى حد ما من المدخل البحري الى ذلك المكان من الجنوب بين قشم وهرمز؛ لوريمر، القسم الجغرافي، ج 4، ص 1354.
- ⁴²- علي، المرجع السابق، ص ص 67-68؛ ميناب من المناطق المهمة المحاذية لميناء بندر عباس من جهة الشرق، بحوالي 50 ميلا والى الجنوب الغربي منها تقع قرية شميل بحوالي 28 ميل؛ لوريمر، المرجع السابق، القسم الجغرافي، ج 4، ص 1553.
- ⁴³- يرد ذكر هذه القبيلة باسم (الزند)، حيث تصف كريم خان بعض المصادر والمراجع باسم كريم خان الزند، أنظر: نورس، علائ الدين. السياسة الإيرانية في الخليج العربي إبان حكم كريم خان الزند 1757-1779م. معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد: 1982م؛ الجاف، حسن كريم. موسوعة تاريخ إيران

السياسي من بداية الدولة الصفوية إلى نهاية الدولة القاجارية. ج3. الدار العربية للموسوعات، بيروت: 2008م، ص 135.

44 - اعتمدنا في هذا البحث على نص الاتفاقية الواردة في كتاب Arabian Treaties: 1600-1960.vol3 ، وهناك نسخه أخرى في صفحة 102 كذلك تشير لهذه الشروط بصورة أكثر تفصيلا . كما ان كيلى في كتابه بريطانيا والخليج نقل بنود الاتفاقية من كتاب الوكيل السياسي بادجر والتي كتبها اختصارا للبنود وليست هي الاتفاقية الاصلية في كتابه Imams and Sayyids Of Oman.

4545 - الهاشحي، سعيد بن محمد.اتفاقية عام 1856م بين عمان وايران: أسبابها ونتائجها. مجلة الدراسات الدبلوماسية: العدد السابع عشر 2002م. معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض:2002م، ص197.

46- لعل هؤلاء الموظفين هم من الجيش الفارسي او يتبعون الديوان الملكي.

47- تذكر المصادر ان السيد سعيد بن سلطان كان يفرض بين 3.5% و 5% رسوما قبل هذه الاتفاقية.فارس، علي عبدالله، العلاقات العمانية الفارسية في عهد دولة آل بوسعيد1154هـ1288هـ / 1741-1871م. ص136. في نص اخر للاتفاقية كر التاجر الهندي بانه من البانيين،

48- الهاشحي، المرجع السابق، ص ص 205-206.

49- تذكر المصادر ان السيد سعيد بن سلطان كان يفرض بين 3.5% و 5% رسوما قبل هذه الاتفاقية.فارس، علي عبدالله، العلاقات العمانية الفارسية في عهد دولة آل بوسعيد1154هـ1288هـ / 1741-1871م. ص136. في نص اخر للاتفاقية كر التاجر الهندي بانه من البانيين،

50- لوريمر ، المرجع السابق، القسم الجغرافي، ج1، ص ص 12-15.

51- الهاشحي ، المرجع السابق، ص195.